



قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (84) لسنة 2019 بتاريخ 2019/7/16

بإعادة تنظيم ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الإطلاع على قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم (10) لسنة 1981 ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم (159) لسنة 1981 ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (95) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم (148) لسنة 2001 بإصدار قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون رقم (10) لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛

وعلى القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر؛

وعلى قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم الصادر بالقانون رقم (176) لسنة 2018؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (33) لسنة 2009 بشأن ضوابط القيد في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة؛

وعلى قراري مجلس إدارة الهيئة رقمي (22، 23) لسنة 2009 بشأن سجل مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (50) لسنة 2014 بشأن تنظيم عمل وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (161) لسنة 2014 بشأن ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي حسابات شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة هذا النشاط لدى الهيئة؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ 2019/7/16؛

قرر

(المادة الأولى)

يتولى مراقبو الحسابات المقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة مراجعة الشركات المقيد لها أوراق مالية بإحدى بورصات الأوراق المالية المصرية وشركات الاكتتاب العام والشركات والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك دون الإخلال بأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (161) لسنة 2014 بشأن

رئيس الهيئة

ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي حسابات شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة هذا النشاط لدى الهيئة.
ولا يجوز لغير مراقبي الحسابات المقدمين بالسجل أداء الأعمال الآتية:

- (أ) مراجعة القوائم المالية وإصدار تقارير عنها للشركات المقيد لها أوراق مالية بإحدى بورصات الأوراق المالية المصرية وشركات الاكتتاب العام والشركات والجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية.
- (ب) القيام بأعمال المراجعة للقوائم المالية لأي من الشركات أو الجهات المشار إليها في البند السابق أو لأي من الشركات التي تمتلك فيها تلك الشركات أو الجهات نسبة (25%) أو أكثر من حقوق التصويت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

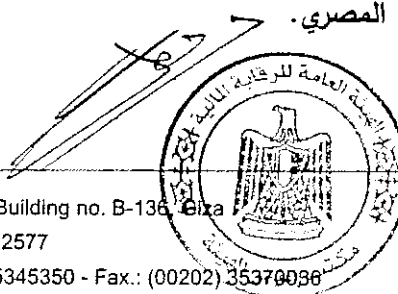
(المادة الثانية)

يشترط في طالب القيد بالسجل استيفاء الشروط الآتية:

- 1- أن يكون عضواً بشعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة بنقابة التجاريين.
- 2- مرور خمس سنوات على الأقل على قيد مراقب الحسابات ضمن من لهم الحق في مراجعة واعتماد القوائم المالية لشركات المساهمة بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة المالية «جداول المحاسبين والمراجعين».
- 3- القيام بمراجعة حسابات شركات المساهمة خلال الخمس سنوات السابقة على طلب القيد ويشترط أن يكون قد قام بمراجعة حسابات ثلاث شركات مساهمة على الأقل كل سنة بما يتفق مع المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى.
- 4- أن يكون مقيداً بالسجل المعد لدى الجهاز المركزي للمحاسبة ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي.
- 5- أن يتحقق فيه على الأقل واحد مما يلي:

(أ) عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو الحصول على إحدى الشهادات المهنية الأجنبية المعادلة لها، أو الحصول على درجة الدكتوراة في المحاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها في مصر.

(ب) القيد في سجل مراقبي حسابات البنوك لدى البنك المركزي المصري.





6- استيفاء شروط القدرة والملاءة المهنية من خلال تقديم ما يفيد وجود ما يلي:

(أ) فريق عمل يضم ثلاثة على الأقل من ذوي الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة لشركات المساهمة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

(ب) ملخص للنظام المطبق بالمكتب للرقابة على الجودة والتحقق من الاستقلالية المهنية.

(ج) النظام المطبق بالمكتب للالتزام بالتعليم المهني المستمر.

7- عدم صدور أي أحكام جنائية نهائية ضده.

8- عدم صدور أي أحكام تأديبية ضده.

9- سداد مقابل الخدمات المقرر.

(المادة الثالثة)

يقدم طلب القيد في السجل على النموذج المعد لهذا الغرض من الهيئة، وعلى الهيئة البت في الطلب خلال ستين يوم من تاريخ تقديمه مستوفياً المستندات المؤيدة له، ويعتبر عدم البت في الطلب خلال الميعاد المذكور بمثابة رفض له.

ويحق لطالب القيد في حالة رفض طلبه التظلم من هذا القرار أمام لجان التظلمات بالهيئة.

(المادة الرابعة)

يلتزم مراقبو الحسابات المقيدون بالسجل بتحديث بياناتهم المثبتة لدى الهيئة وفقاً للاستمارة المعدة من الهيئة في هذا الشأن، وموافاة وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات بها وذلك في موعد غايته نهاية شهر يونيو من كل عام، وفي حالة عدم التزام مراقب الحسابات بذلك لمدة عامين متتاليين، يتم عرض الأمر على مجلس إدارة الوحدة للنظر في شطب مراقب الحسابات من السجل بعد مواجهته بذلك.

ويشترط لاستمرار قيد مراقبي الحسابات بالسجل ما يلي:

1- استيفاء استمارة تحديث البيانات.

2- استيفاء شروط القدرة والملاءة المهنية المنصوص عليها في هذا القرار.

3- سداد مقابل الخدمات المقرر.



٤٦٠٧٦

(Handwritten signature)

(المادة الخامسة)

يلتزم مراقبو الحسابات المقيدون بالسجل بالمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى والضوابط التي تضعها الهيئة، وذلك لضمان وسلامة ودقة البيانات والمعلومات التي يتعين إتاحتها لجمهور المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية.

وتقوم وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات بفحص جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين بالسجل للتحقق من مدى الالتزام بتطبيق المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى وكذا قواعد السلوك المهني، والتأكد من استمرار توافر شروط القدرة والملاءة المهنية المنصوص عليها في هذا القرار.

وعلى الوحدة إعداد بيان مستقل لكل مراقب حسابات تدون وتفيد به نتائج الفحص الدوري وغير الدوري على أعماله.

(المادة السادسة)

دون الإخلال بقرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة في شأن التزامات مراقبي حسابات الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، يلتزم مراقب الحسابات ومن يرتبط معه بعلاقة عمل مهنية بتجنب نشوء أي حالة من حالات تعارض المصالح بينهم وبين الشركات والجهات التي يقومون بمراجعة حساباتها، وكافة الالتزامات المنصوص عليها بالمادة (104) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم (159) لسنة 1981.

(المادة السابعة)

تستوجب المخالفات التالية الفحص واقتراح الإجراءات والتدابير المناسبة لمواجهتها:

1- تسجيل بيانات غير مكتملة أو بيانات خاطئة بأي من الاستثمارات والبيانات والتقارير المقدمة بواسطة مراقبي الحسابات لأي من الهيئة أو وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات.

2- مخالفة معايير وقواعد ممارسة المهنة، ومنها على وجه الأخص:

(أ) معايير المراجعة المصرية والمتضمنة معايير الجودة ومعايير الاستقلالية المهنية.

(ب) عدم التحقق من قيام العميل باتباع معايير المحاسبة المصرية في إعداد القوائم المالية التي يتم مراجعتها.

(ج) عدم الالتزام بقواعد وسلوكيات ممارسة المهنة الصادرة عن الهيئة.

3- عدم الالتزام بمتطلبات التعليم المهني المستمر.



- 4- عدم تقديم كافة المعلومات المطلوبة خلال عمليتي التسجيل و/أو التفتيش على مراقبي الحسابات و/أو تحديث البيانات السنوي.
- 5- عدم توفير المعلومات المطلوبة خلال عمليات الفحص و/أو عمليات التحقيق الخاصة ببعض المخالفات التي تم الإبلاغ عنها.
- 6- الأخطاء الهامة والمؤثرة أو عدم كفاية بيانات الإفصاح في أي من القوائم المالية المصدرة عن الشركات أو الجهات المشار إليها بهذا القرار وعدم قيام مراقب الحسابات بالتقرير عن هذه الأخطاء.
- 7- عدم الالتزام بالإجراءات والتدابير المقررة بواسطة وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات.

(المادة الثامنة)

لمجلس إدارة وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات في حال من تثبت في حقه من مراقبي الحسابات مخالفة أي من معايير الأداء المهني أو سلوكيات المهنة أو معايير المراجعة المصرية أو يتخلف في مراقب الحسابات أحد شروط القيد في السجل، اقترح واحد أو أكثر من التدابير الآتية:

- 1- توجيه تنبيه لمراقب الحسابات بالمخالفة المنسوبة له، والمدة الزمنية اللازمة لإزالة أسبابها وتفادي تكرارها.
- 2- الإلزام برفع مستوى الملاءة المهنية من خلال زيادة أعضاء فريق العمل أو من خلال الارتقاء بمستوى مؤهلاتهم أو تدريبهم.
- 3- اشتراط تعيين مراقب أو مشرف جودة على الارتباطات الحالية لمراقب الحسابات.
- 4- منع مراقب الحسابات من قبول أعمال جديدة مما يدخل في نطاق الأعمال المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار، لحين إزالة وتصويب المخالفات المنسوبة إليه.
- 5- الإيقاف المؤقت للقيد في السجل لمدة لا تزيد على سنة.
- 6- الشطب من السجل.



وتصدر قرارات مجلس إدارة الوحدة باقتراح التدابير المشار إليها بهذه المادة بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ممن لهم حق التصويت، فيما عدا التدابير المنصوص عليها في البنود (4، 5، 6) فتصدر بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين ممن لهم حق التصويت.

ويخطر مراقب الحسابات بالتدبير المقترح في شأنه، ويكون له حق الرد على المخالفات المنسوبة له قبل العرض على مجلس إدارة الهيئة لاعتمادها، بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً.

ويكون لمجلس إدارة الهيئة طلب إعادة الفحص الفني للمخالفة محل التدبير.
وفي جميع الأحوال لا تكون التدابير نافذة إلا بعد اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة.

(المادة التاسعة)

يجوز لمراقب الحسابات تقديم طلب لوحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات بشطبته من السجل، ويتم البت في الطلب بعد التأكد من سداد مراقب الحسابات لكافة التزاماته المالية المستحقة للهيئة.

(المادة العاشرة)

يحق لمراقبي الحسابات المقيدون بالسجل مراجعة حسابات الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر، دون اتخاذ أي إجراء آخر.

(المادة الحادية عشر)

يلغى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (33) لسنة 2009 بشأن ضوابط القيد في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة، كما يلغى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (23) لسنة 2009 المشار إليه.

(المادة الثانية عشر)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الوقائع المصرية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. محمد عمران



١٤٧٦

٤٦٠٧٦